



Analyze and measure the relationship between financial growth and economic growth for the period 1970-2020 (Iraq case study)

Ghassan Ibrahim Ahmed ^{a*}, Njyar Muhammad Salem ^b, Akram Salih Yousif ^a

^a College of Administration and Economics, Nawroz University. ^b College of Administration and Economics, Zakho University.

Keywords:

Financial turmoil; vitality;
economic growth; foreign
investment; inflation rate.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 18 Aug. 2022
Accepted 11 Sep. 2022
Available online 24 Feb. 2023

©2023 College of Administration and
Economy, Tikrit University. THIS IS
AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:



Ghassan Ibrahim Ahmed
College of Administration and
Economics, Nawroz University.

Abstract: The study aims to shed light on the most important financial developments in Iraq and to reveal the trends of causal relationships between economic and financial variables and economic growth and the extent of the impact of financial development on them. As the financial markets are one of the most important components of the financial system in the economy. Which makes investment more attractive and allows savers to give up their savings for a long period and obtain assets and sell them quickly in the event they want to recover their savings, economic growth creates a demand for different types of financial services in the sense that financial development responds to economic growth in Iraq. As the latter depends largely on oil revenues, and to reach the goal of the research, the study came with three sections, the first of which touched on a theoretical approach to understanding the financial markets. While the second came to analyze the variables of the study, and the third came to measure the impact of the study's variables on the gross domestic product. The study found that the economic growth that was achieved in Iraq after 2003 led to a simple financial development than it was before 2003, and this was confirmed by the value of R^2 of 96%, after it was 92% in the first model.

تحليل وقياس العلاقة بين النمو المالي والنمو الاقتصادي للمدة 1970-2020 (العراق حالة دراسية)

أكرم صالح يوسف
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة نورو

نزيار محمد سليم
كلية الإدارة واقتصاد
جامعة زاخو

غسان ابراهيم احمد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة نورو

المستخلص

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم التطورات المالية في العراق والكشف عن اتجاهات العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية والمالية والنمو الاقتصادي ومدى تأثير التطور المالي فيها. إذ تعد الأسواق المالية أحد أهم مكونات النظام المالي في الاقتصاد، التي تجعل الاستثمار أكثر جاذبية وتسمح للمدخرين التخلي عن مدخراتهم لفترة طويلة والحصول على الأصول وبيعها بسرعة في حال رغبتهم في استرداد مدخراتهم، فالنمو الاقتصادي يخلق طلباً على الأنواع المختلفة من الخدمات المالية بمعنى أن التطور المالي يستجيب للنمو الاقتصادي في العراق كون الأخير يعتمد على عوائد النفط بشكل كبير، وللوصول إلى هدف البحث جاءت الدراسة بثلاثة مباحث تطرق الأول منها إلى مدخل نظري لفهم الأسواق المالية، في حين جاء الثاني ليحلل متغيرات الدراسة، ليأتي الثالث لقياس أثر متغيرات الدراسة على الناتج المحلي الإجمالي. توصلت الدراسة أن النمو الاقتصادي الذي تحقق في العراق بعد 2003 أدى إلى تطور مالي بسيط مما كان عليه قبل عام 2003 وهذا ما أكدته قيمة R^2 البالغة 96% بعد أن كانت في الانموذج الأول 92%.

الكلمات الدالة: الاضطراب المالي، الائتمان المحلي، النمو الاقتصادي، الاستثمار الاجنبي، معدل التضخم.

المقدمة:

شهد العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين تطورات كبيرة في مجال التعاملات المالية وتعد الأسواق المالية بمثابة البيئة الجاذبة لكل تلك التطورات، فالتغيرات التكنولوجية الكبيرة التي شهدتها تلك الحقبة التاريخية فضلاً عن ما شهدته النظم المالية من تحرر ساعد على تطور الاسواق المالية بعدها القناة التي تعبئ المدخرات، وتتمركز في قلب النشاط الاقتصادي ومؤسساته وتزيد من كفاءته، كل هذا أدى إلى بروز الحاجة لمؤسسات متخصصة تغني المدخرين عناء البحث عن أوعية استثمارية تمكنهم من استثمار فوائضهم النقدية، وتوفر للمستثمرين الأموال اللازمة للقيام بمشاريعهم الاستثمارية، ولم تعد الاسواق المالية مكاناً جغرافياً يجمع بين العرض والطلب على الاموال فحسب، وإنما يتم من خلاله تبادل الأصول المالية وتوفير الأمان إلى حد ما، بسبب توفر المعلومات الكافية وسهولة الوصول إليها لذلك باتت الأسواق المالية من أهم المؤشرات التي تعكس مستوى التقدم الاقتصادي في دول العالم فضلاً عن قدرة الأسواق المالية على جذب الاستثمار. وقد بينت الدراسات النظرية وجود علاقة ايجابية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وأكدت الشواهد أن مستوى التنمية المالية مرتبط بالتنمية الاقتصادية، ويرى العديد من الاقتصاديين اليوم أن ذلك يتحقق إلى جانب التطور التكنولوجي، من خلال النهوض بالقطاع المالي بكافة جوانبه المصرفية والأسواق المالية، لما للتمويل من أثر في ترشيد الموارد وتوزيعها بكفاءة لتسريع النمو الاقتصادي لذلك جاءت فكرة البحث لتلقي الضوء على طبيعة العلاقة المتداخلة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في العراق، وتوضيح أهمية تطوير القطاع المالي ودوره الاساسي في تحقيق نمو اقتصادي سليم، إذ بينت الأزمات الاقتصادية التي شهدتها العالم أهمية الاستقرار المالي، الذي يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي الحقيقي.

المبحث الأول: منهجية البحث

1. **أهمية البحث:** تكمن أهمية البحث في أن التطور المالي من المواضيع التي تلقى اهتماماً واسعاً في دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، ولما للأسواق المالية من آثار إيجابية على الاقتصادات العالمية ومنها العراق فإن البحث والتحليل يسهم في معرفة التطور المالي في العراق.
2. **مشكلة البحث:** لما كان العراق واحد من البلدان النامية التي تعاني من عدم الاستقرار المالي فإن ذلك يعد أمراً مقوضاً للتنمية الاقتصادية كونه اقتصاداً ريعياً يتأثر بالصدمات الاقتصادية لاسيما النفطية الأمر الذي من خلاله يمكن طرح سؤال هل التطور المالي وتوفير السيولة والتمويل وتوزيع الموارد له علاقة بتسريع النمو الاقتصادي في العراق بعبارة أخرى بأيهما نبدأ لكي نحقق النمو الأسرع.
3. **هدف البحث:** يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهم التطورات المالية في العراق والكشف عن اتجاهات العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية والمالية والنمو الاقتصادي ومدى تأثير التطور المالي في ذلك.
4. **فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية مفادها أن للاستقرار المالي دوراً إيجابياً في تحقيق النمو الاقتصادي العراقي، بعبارة أخرى أيهما يؤثر على الآخر هل النمو الاقتصادي يؤدي إلى النمو المالي أو النمو المالي يؤدي إلى النمو الاقتصادي.
5. **منهج او اسلوب البحث:** للوصول إلى هدف البحث واختبار فرضيته تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي الذي يبدأ بالجزء وينتهي إلى حلول كلية، بالاعتماد على الاسلوب التحليلي والقياسي للوصول إلى النتائج المطلوبة، وقد جاءت الدراسة بثلاثة مباحث تناول الاول جانب نظري عن الأسواق المالية، ثم جاء في المبحث الثاني النظام المالي في العراق من خلال تحليل متغيرات الدراسة، أما المبحث الثالث فقد تناول الجانب القياسي وانتهت الدراسة بجملته من الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الثاني: مدخل نظري الى الاسواق المالية والعرض المرجعي

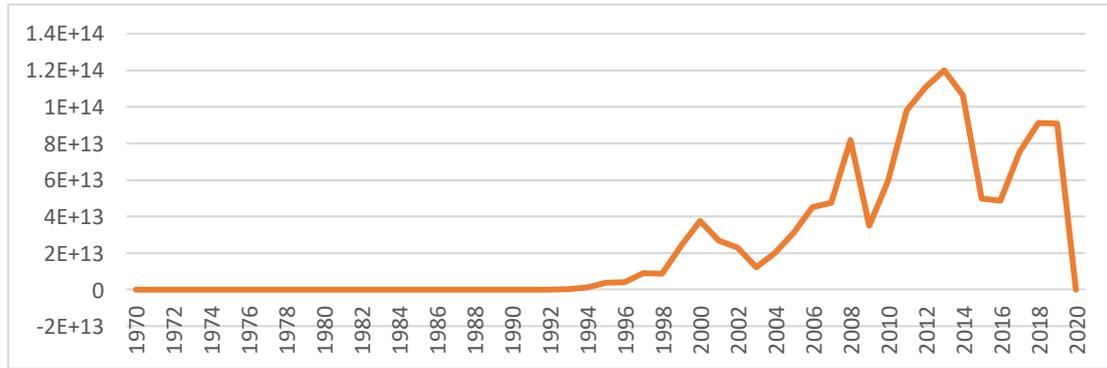
للأسواق المالية دور كبير في الدول المتقدمة. والنامية على حد سواء، لما تقدمه من دور في تعبئة وتجميع المدخرات المحلية الوطنية واعادة توجيهها إلى الاستثمار ويعد الاقتصاد المشهور جون مينارد كينز أول من تكلم عن أهمية الأسواق المالية من خلال الدافع الثالث من دوافع الطلب على النقود المتمثل بالطلب على النقود لأغراض المضاربة حيث دخل من خلال هذا الدافع إلى السوق المالية مؤكداً أن الأفراد يوجهون جزء من دخلهم لأغراض المضاربة في السوق المالية يحركهم في ذلك سعر الفائدة على السندات (الجميل، 2018: 9-11). أن مهمة الأسواق المالية الأساسية هي نقل الأموال من وحدات الفائض النقدي (المدخرين) إلى وحدات العجز النقدي (المستثمرين) أي هي التقاء جانب الطلب المستثمرين مع جانب العرض المدخرين في مكان يسمى السوق المالية، فهو شأنه شأن الأسواق الأخرى كسوق السلع وسوق عناصر الإنتاج لا بل هو قلب الاقتصاد النابض لدوره الفعال في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي كونها تسهم في جذب الفائض من رأس المال غير الموظف وتحوله من أموال مكنتزة لا تحقق أي عائد إلى أموال فعالة ذات عائد من خلال اعادة ادخاله ضمن الدورة الاقتصادية وتتعامل الأسواق المالية بأدوات الدين كالسندات وكذلك بأدوات الملكية كالأسهم اللذان يعدان من الأدوات طويلة الأجل، وهناك طريقتان للتمويل تسمى الطريقة الأولى بالتويل المباشر وهي التقاء وحدات الفائض مع وحدات العجز دون وجود وسيط

بينهما، أما الطريقة الثانية فهي التمويل غير المباشر وتعني وجود وسيط أو سمسير بين وحدات الفئات مع وحدات العجز وقد يكون الوسيط (بنك أو شركة تأمين وادخار وغيرها) (Patrice & David, 2014: 42-44)، والأسواق المالية متعددة أهمها سوقي النقد ورأس المال يتعامل سوق النقد بالا دوات قصيرة الأجل ويتميز بالضمانة العالية وقلة المخاطر وقلة العائد ويتكون من مجموعة من المصارف والمؤسسات المالية ومكاتب الصيرفة (داغر، 2015: 7). أما الثاني فيتعامل بالأدوات طويلة الأجل مثل الأسهم والسندات ذات المخاطر العالية والعائد المرتفع وقد استطاعت هذه الاسواق تدويل انشطتها في العديد من الدول لاسيما المتقدمة منها فالتنمية المالية ذات دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ تعد الأسواق المالية جزء مهم من التنمية المالية كلما تطور ساعد على زيادة التنمية وهناك آراء متعددة بشأن تأثير التنمية المالية على النمو الاقتصادي ويرى بعض الاقتصاديون أن التنمية المالية هي شرط اساسي للنمو الاقتصادي، في حين يرى آخرون بأن النمو الاقتصادي يساعد على التنمية المالية وهناك رأي ثالث يؤكد على العلاقة التبادلية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي (Barry p. Bosworth, 2015: 2-7). وقد بينت العديد من الدراسات تأثيراً سلبياً للتنمية المالية على النمو الاقتصادي لأن الأسواق المالية تساعد على زيادة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات لاسيما الاكثر نفعاً الذي يؤدي بدوره إلى تحفيز النمو الاقتصادي فالدول التي تتميز بمستوى عال من النمو في الاسواق المالية تحقق تطوراً اقتصادياً افضل من الدول التي لا تتميز بالتطور المالي (William & other, 2008: 4) وهذا ما أكدته دراسة (king & levine). وجاءت دراسة أخرى للباحث بعنوان العلاقة بين النمو المالي والنمو الاقتصادي مؤكدة الدور الكبير للتطور المالي على النمو الاقتصادي ركزت الدراسة على الدور الايجابي للتنمية المالية على عملية النمو الاقتصادي. في حين يرى ماكينون (Mckinnon 1973، ان تعبئة المدخرات تؤدي إلى زيادة التقدم التقني فالأخير يحتاج إلى مدخرات خارجية لشراء آلات حديثة واستخدام تقنيات جديدة. ويناقد ستكلتز (Stiglitz, 1985 بأن السوق المالية قادرة على كشف المعلومات بسرعة من خلال الاسعار المعلنة (beck, T., & levine, R., 2002: 19). في حين هناك تكاليف للمصادر الخاصة باكتساب المعلومات بسرعة من خلال الأسعار المعلنة، مقابل تكاليف تدفع للمؤسسات المالية والسماسة التي لديها المعلومات الكاملة عن السوق وهي متوفرة بشكل عام في الأسواق المالية.

المبحث الثالث: تحليل متغيرات الدراسة

1. إجمالي المدخرات المحلية: يمكن تعريف الادخار بأنه استقطاع جزء من الدخل القابل للإنفاق لغرض الاستثمار في المستقبل. إذ يتضح من الشكل رقم (1) ثبات في الادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال العقد الأول من الدراسة المدة (1970-1980) رغم حدوث زيادة في متوسط دخل الفرد وارتفاع أسعار النفط العالمية اثرت بشكل مباشر على المدخرات في العراق، إلا أن الاستقرار والثبات يعود إلى توجه الأفراد إلى الإنفاق الاستهلاكي واقتناء السلع الكمالية وبناء المنازل الخاصة، لذلك لا بد من التوجه نحو استخدام الأرباح المتحققة في المنشآت الاقتصادية غير النفطية لتمويل الإنفاق الاستثماري داخل البلاد الغرض منه تنويع وزيادة مصادر التمويل. كما شهد الادخار خلال الأعوام (1980-1990) ثباتاً أيضاً بسبب ظروف الحرب والحصار الاقتصادي وضعف دخل المواطن العراقي وعدم مجازفته بادخار أمواله، بسبب سرعة دوران النقود وارتفاع معدلات التضخم جعل الأفراد يتخلصون من النقود من خلال تحويلها إلى سلع حقيقية للحفاظ على الثروة من التآكل، ويلاحظ نوع من التحسن في نهاية التسعينيات بسبب

تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء وتصدير النفط العراقي في عام (1997)، ثم أخذ بالانخفاض مرة أخرى اعتباراً من سنة 2002 ولغاية 2004 يعود ذلك إلى الاضطراب السياسي والاحتلال الأمريكي للعراق ومشاكل تغيير السلطة وتخوف الافراد من تغيرات العملة الأمر الذي قلل من الادخارات المحلية، عاود بعدها بالارتفاع للمدة (2006-2008)، الذي بدأ حينها بالانخفاض وهذا يعود إلى مشكلة الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) في سنة 2008 ثم شهد ارتفاعاً غير مسبوق والسبب هو ارتفاع اسعار النفط إذ تجاوز سعر البرميل 110 دولار فضلاً عن الاستقرار الأمني جزئياً وارتفاع دخول الموظفين بسبب سلم الرواتب الجديد ساعد على زيادة الادخار. فضلاً عن زيادة الوعي المصرفي لدى الأفراد وكذلك زيادة الثقة في المؤسسات المالية ولكن لم يدم طويلاً فالحرب ضد العصابات الارهابية اعتباراً من سنة 2014 أدى إلى تقليل الادخار المحلي بشكل ملحوظ لاسيما في المحافظات التي احتلها داعش فضلاً عن تسرب الكثير من رؤوس الأموال إلى خارج البلاد بسبب الهجرة، ثم أخذ بعدها بالزيادة (2017-2019) بسبب التحرر من العصابات الارهابية وعودة العوائل المهجرة، ينخفض مرة أخرى بسبب اجتياح جائحة كورونا للعالم ومنها العراق الذي سبب شللاً للحياة الاقتصادية برمتها فضلاً عن انخفاض أسعار النفط.

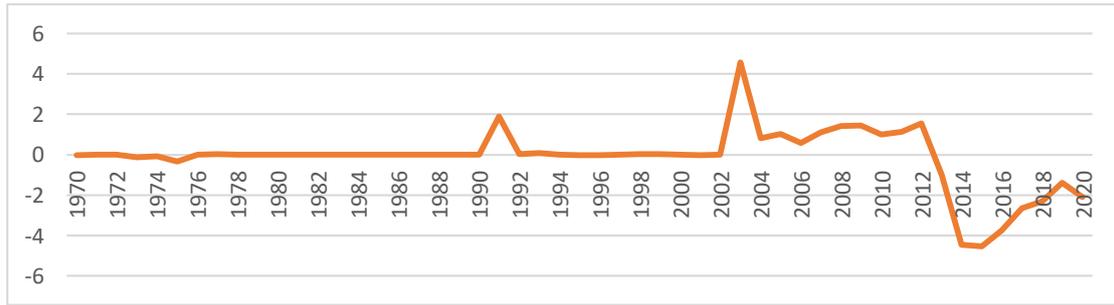


الشكل (1): إجمالي الادخار المحلي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية).

المصدر: الشكل من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي Exile.

2. الاستثمار الأجنبي المباشر: نلاحظ من الشكل رقم (2) الذي يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي كتدفقات وافدة التي انخفضت خلال المدة (1970-1996) بسبب عوامل عدة منها، حركة تأمين النفط في العراق الأمر الذي قلل من تدفق الاستثمار الاجنبي فضلاً عن الحرب العراقية الايرانية التي اندلعت في عقد الثمانينيات ليستمر ذلك الانخفاض لغاية منتصف عقد التسعينيات حيث ازداد الاستثمار الاجنبي لفترة قصيرة بسبب دخول العراق في حرب الخليج الثانية حال دون تلك الزيادة فضلاً عن العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق من قبل مجلس الأمن كبد العراق خسائر كبيرة استمر الوضع الاقتصادي المحرج لغاية الاتفاق على مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء والدواء في عام 1996، ثم أخذ بالزيادة ابتداء من عام 2003 وبعد تغيير النظام السياسي الحاكم اخذت سلطة التحالف الدولي متمثلة بالولايات المتحدة الامريكية على عاتقها الانفتاح الاقتصادي بين العراق ودول العالم مما زاد من نسبة التدفقات الاجنبية الخارجية الى الداخل وزيادة الاستثمار الاجنبي واستمرت هذه الزيادة بشكل واضح ولكن سرعان ما انخفضت تدفقات الأموال الأجنبية بشكل ملحوظ بسبب زيادة الانفجارات واعمال الشغب التي اندلعت في سنة (2004-2006) لتعود التدفقات الاجنبية والاستثمارات بالزيادة البسيطة اعتباراً من سنة (2007-).

2014) بسبب الاستقرار الأمني الجزئي في جنوب وشمال العراق فضلا عن ارتفاع أسعار النفط التي حدثت، وقيام الحكومة بتشكيل الصحوات قللت من العمليات الارهابية وشجع ذلك على تدفقات الأموال الخارجية وزيادة الاستثمارات الأجنبية وفي عام 2014 انخفضت التدفقات الاجنبية والاستثمارات بسبب وقوع أكثر من ثلاث محافظات عراقية في يد العصابات الارهابية وبداية الحرب على الإرهاب شكل ذلك منحنى خطير جعل من الاستثمارات الاجنبية تصل إلى السالب وهذا يعني هروب حتى رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج بفعل عدم الاستقرار ونزوح عدد كبير من العوائل العراقية لاسيما في المحافظات التي تزرخ تحت وقر داعش وبعد التحرر وعودة جزء من العوائل إلى المحافظات المحررة ازداد الاستثمار بشكل بسيط إلا أنه سرعان ما انخفض مرة أخرى بسبب جائحة كورونا التي ضربت العالم ومن ضمنها العراق والمسببة في فشل الحياة الاقتصادية.



الشكل (2): الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي)

المصدر: الشكل من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Exile.

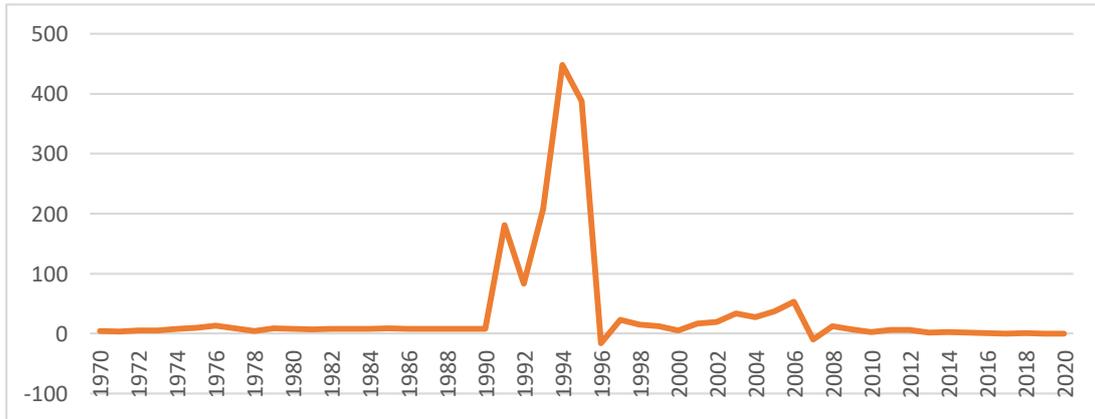
3. الائتمان المحلي: يعد الائتمان المقدم من قبل القطاع المصرفي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي أحد المعايير المالية المهمة التي تقيس مدى العمق المالي في العراق الذي بدأ بالانخفاض اعتباراً من عام (1971-1978) بسبب إيقاف تصدير النفط واستخدامه كسلاح في المعركة فضلا عن تأمين النفط ليرتفع بشكل بسيط مرة أخرى في سنة (1979-1991) ثم انخفض مرة أخرى بسبب حرب الخليج الثانية والعقوبات التي وجهت إلى العراق واستمر الائتمان بالانخفاض لغاية (2003-2004) حيث أدى دخول القوات الامريكية العراق وتغيير نظام الحكم ورفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه منذ بداية التسعينيات إلى رفع مستوى الائتمان، وقد شهد انخفاضاً خلال المدة (2005-2010) بسبب تردي الوضع الأمني الذي ولد حالة من ضعف الثقة أو حالة عدم اليقين باسترداد الأموال المقرضة ولهذا فقد ضاعفت المصارف من الضمانات والتعقيدات من أجل ضمان الاسترداد، مما شكل حالة عدم قدرة العملاء على توفير الضمانات اللازمة للاقتراض، وكذلك فإن الوضع الأمني المتردي سبب حالة شلل في وضعية البيئة الاستثمارية العراقية، فبالرغم من أن العراق يعد أكثر البلدان حالياً حاجة للاستثمارات إلا أن اضطراب الوضع الأمني حال دون ذلك مما انعكس على الائتمان المحلي. ثم بدأ بالانخفاض في عام 2014 بعد الأزمة المالية العالمية والحرب ضد داعش والتي على أثرها انخفضت أسعار النفط بشكل كبير حيث انخفضت اسعار النفط دون 30 دولار.



الشكل (3): الانتماء المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Exile.

4. معدل التضخم: هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، الذي يعد من التحديات الكبيرة التي تواجه الاقتصادات بشكل عام والاقتصاد العراقي بشكل خاص، ويعود تحدي التضخم إلى بدايات عقد السبعينيات من القرن الماضي بعد تأمين النفط والبدء باعتماد الخطط التنموية الاقتصادية. واستمر معدل التضخم بالتزايد السنوي بعد سلسلة الحروب التي خاضها العراق وفرض العقوبات والمقاطعة الدولية للعراق التي أدت إلى توقف صادرات العراق النفطية وتراجع إيراداته المالية من العملة الصعبة ولجوءها إلى الإصدار النقدي الجديد كمصدر وحيد لتمويل النفقات العامة والشكل رقم (4) يوضح التطور التاريخي لمعدلات التضخم في العراق.



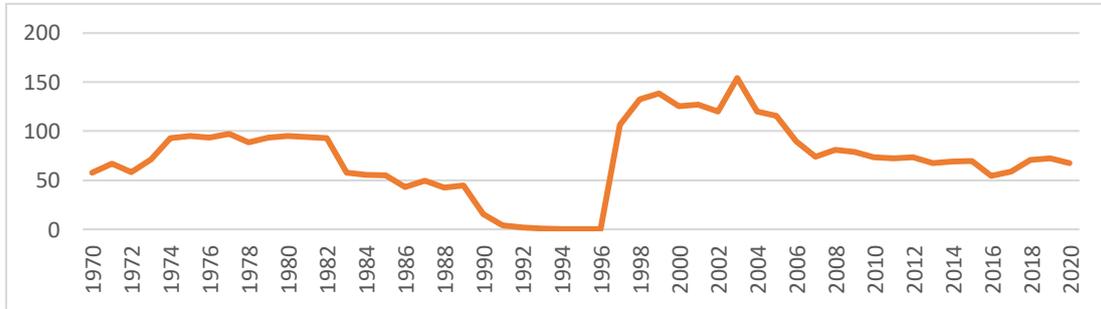
الشكل (4) التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)

المصدر: الشكل من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Exiel.

إذ أخذ بالتزايد بشكل طفيف بعد عام (2003)، ويعود هذا إلى أسباب عدة منها الطلب المتزايد على السلع والخدمات بسبب زيادة القدرة الشرائية الناجمة عن التعديل في سلم الرواتب والأجور لمختلف شرائح العاملين في الدولة، فتدهور سعر صرف الدينار العراقي منذ العام (1980) بسبب الحرب الايرانية العراقية ليعزز ذلك اكثر فرض الحصار الاقتصادي على العراق في عام 1990 ليصل إلى مستويات غير مسبوقة وحتى عشية الحرب بعد عام (2003) ليبدأ بالاستقرار النسبي بعد العام 2003 لكن جميع الأمور سابقة الذكر كانت معبرة عن انتقال الأثر سعري العالمي الى الاقتصاد المحلي بسبب التجارة الخارجية، والتي تعني قوة الأسعار العالمية وانتقالها إلى القوى الهيكلية في الاقتصاد العراقي، إن الاستقرار في الأسعار الذي حققه العراق

يعود إلى الأثر الواضح للسياسة المتبعة من قبل البنك المركزي، والتي توضحت في حركة السوق النقدية من خلال ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي تجاه العملات الأجنبية وبشكل تدريجي عبر سياسة سعر صرف مدار من البنك المركزي لإدارته النقدية المتمثلة بسعر صرف العملة المحلية عن طريق نافذة بيع العملة واستقرار أسعار الفائدة، إنعكس ذلك في تحقيق انخفاض واضح للتضخم وتحقيق فائض في الميزان التجاري المنعكس على ميزان المدفوعات واستقرار في سعر صرف الدينار العراقي، مما عزز الثقة بالاقتصاد العراقي وتحسين وضعه الى حد ما.

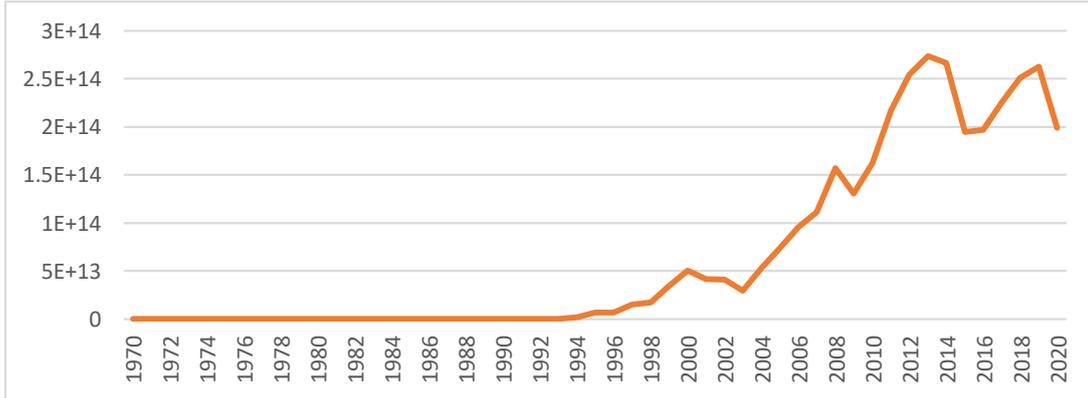
5. صافي التجارة الخارجية: تبين من الشكل رقم (5) انخفاض في نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي مدة السبعينيات بسبب الاعتماد على الصادرات غير النفطية بشكل كبير باعتبارها مصدر اساسي من مصادر المالية العامة وتوفير العملة الصعبة، كما جاءت خطة التنمية القومية المعتمدة خالية من أهم عناصر الإستراتيجية للتنمية أي عدم تحديد العوامل الأكثر أهمية في التنمية وطرق الوصول إلى أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.



الشكل (5): نسبة التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي)

المصدر: الشكل من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Exile واخذت بالانخفاض في فترة الثمانينات، وهذا يعود إلى ارتفاع الاستيرادات العسكرية خلال المدة (1987-1980) لتمويل الحرب مع إيران وعدم قدرة الجهاز الإنتاجي على تغطية الاحتياجات الأساسية المدنية والعسكرية ثم أخذت بالتراجع نتيجة بسبب ظروف الحصار الاقتصادي على العراق وتوقف تصدير النفط، لذلك طبقت إجراءات استهدفت السماح للقطاع الخاص بالاستيراد من دون تحويل رسمي للعملات الأجنبية في مدة الحصار مضيفاً تأثيرات سلبية إلى عوامل ارتفاع الأسعار. أدت الزيادة في الإنفاق العام إلى التوسع في الاستيراد لاسيما بعد عام (2003) نتيجة اعتماد السياسات المالية التوسعية في الإنفاق الاستهلاكي، أدت السياسة المذكورة إلى استيراد المشتقات النفطية والاسمنت والسلع الزراعية وعدم الاهتمام بالإنتاج المحلي، جعلت العراق يستورد أبسط أنواع السلع الاستهلاكية، وأسهمت في الضغط على الإنتاج المحلي المتدهور أصلاً، لتزيد من تدهوره، ولعامل الفساد الإداري وهشاشة الوضع الأمني والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية وضعف القاعدة القانونية التي تنظم الحياة في العراق والتخلف في رأس المال الثابت والقوى العاملة وارتفعت نسبة التجارة بعد ذلك خلال العامين (2011-2013) نتيجة الزيادة في أسعار النفط، ثم اخذت بالانخفاض بعد عام 2013 بسبب انخفاض أسعار النفط ومشاكل داعش وجائحة كورونا التي أدت إلى ركود اقتصادي، كل العوامل سابقة الذكر جعلت من العراق يعاني من الانكشاف الاقتصادي ومن حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي.

6. الناتج المحلي الإجمالي: يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات المعبرة عن مستوى الأداء الاقتصادي للبلاد ومن خلاله تظهر النقاط الأساسية لمعرفة أماكن الضعف ومعالجتها وأماكن القوة وتكثيفها، لكن نمو الناتج المحلي في العراق شهد استقراراً نسبياً خلال المدة (1970-1990) نتيجة للاستقرار الاقتصادي بالرغم من الحروب إلا أن الدعم الخليجي للعراق خلال عقد الثمانينات حال دون ظهور آثار على الناتج المحلي العراقي، ليزداد الأخير بشكل ملحوظ خلال المدة (2003-2020) بسبب رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق وارتفاع الصادرات النفطية وارتباطها بالأسعار العالمية وكما هو واضح في الشكل رقم (6):



الشكل (6): يمثل إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Exile. ما شجع على ضرورة تطبيق ما يسمى بالخطة الاقتصادية الخمسية. لقد تأثر الاقتصاد العراقي خلال المدة (1990-2003) بالعقوبات التي فرضت عليه ولأكثر من عقد من الزمن، كان من نتائجها تدهور القطاع الحقيقي وانخفاض معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي العراقي إلى مستويات دون مستوى معدل النمو السكاني، وانتهجت الدولة منهجاً جديداً وذلك بإصدار العديد من القوانين التي تزيد الاستثمار العربي، وقدمت العديد من الحوافز للقطاع: الخاص وسمحت بالاستيراد دون تحويل خارجي وأطلقت الأسعار للعديد من السلع، فانعكس في ارتفاع الأسعار وتدهور المستوى الشرائي للمواطنين وانخفاض مستويات المعاشي، فقد ارتفعت معدلات التضخم على نحو لم يشهده العراق منذ تأسيس دولته. فنلاحظ نمواً بسيطاً في منتصف التسعينات نتيجة توقيع مذكرة التفاهم، وانخفض بعد ذلك نتيجة تدهور الوضع الأمني ثم عاود الارتفاع خلال السنوات (2004-2020) نتيجة زيادة عائدات النفط وأدت التحولات الجذرية في السياسة الاقتصادية التي أقدم عليها الاقتصاد العراقي إلى تحقيق درجة نسبية من الاستقرار الاقتصادي الكلي، وانعكس ذلك في تحقيق مستويًا منخفضة للتضخم وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات واستقرار في سعر صرف الدينار العراقي عزز الثقة بالاقتصاد العراقي وتحسين وضعه إلى حد ما ولكن انخفض الناتج المحلي بعد جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط بسبب الاعتماد شبه الكامل على عوائد النفط.

المبحث الرابع: تحليل وقياس أثر بعض المتغيرات المالية في النمو الاقتصادي باستخدام نموذج

ARDL

أولاً. مرحلة التوصيف لمتغيرات النموذج القياسي: تعد مرحلة توصيف النموذج وتحديد متغيرات الدراسة من أهم مراحل بناء الانموذج القياسي كونها تتطلب تحديد للمتغيرات التفسيرية والتابعة التي يشتمل عليها النموذج إذ يتم الاعتماد على منطق النظرية الاقتصادية في تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية داخل الانموذج (Patterson, 2010: 15). ويمكن ذكر المعادلة التي تم الاعتماد عليها بالصيغة الآتية:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \dots + U_{i..} (1)$$

وعليه سيتم التعبير عن متغيرات الدراسة وفقاً لما يأتي:

Y: يمثل المتغير المعتمد الناتج المحلي العراقي بالأسعار الجارية الذي يتم تفسيره من خلال بعض المتغيرات المستقلة.

X1: يمثل التجارة كنسبة من الناتج المحلي؛ الاجمالي العراقي، ومن خلال منطق النظرية الاقتصادية نجد أن العلاقة بين؛ نسبة التجارة والمتغير المعتمد علاقة طردية، فزيادة نسبة التجارة يرفع معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي.

X2: يمثل التضخم في الاسعار التي يدفعها المستهلكون كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وعلاقته عكسية مع المتغير التابع.

X3: يمثل الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وعلاقته طردية مع المتغير المعتمد حسب منطق النظرية الاقتصادية.

X4: يمثل الاستثمار؛ الأجنبي المباشر صافي التدفقات الوافدة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، وعلاقته طردية مع المتغير المعتمد حسب منطق النظرية الاقتصادية.

X5: يمثل اجمالي الادخار المحلي بالأسعار الجارية للعملة المحلية وعلاقته طردية مع المتغير المعتمد حسب منطق النظرية الاقتصادية.

وقد اعتمدت الدراسة على بيانات نصف سنوية لسلسلة زمنية ممتدة من (1980-2020) حيث تم تقسيم السلسلة على قسمين الاولى (1980-2003) والثاني (2004-2020) ويعود هذا التقسيم الى اختلاف الظروف الاقتصادية في العراق وعدم انتظام البيانات لذلك تم تقسيم السلسلة إلى قسمين لكي نضمن نتائج حقيقية وغير مشوهة، بالاعتماد على البيانات الرسمية للبنك؛ المركزي العراقي، وبيانات البنك الدولي.

ثانياً. قياس استقرارية السلاسل الزمنية: تم اختبار استقرارية متغيرات الدراسة للنموذج الأول والثاني باستخدام برنامج Eviews.12 وبالاعتماد على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لمعرفة متغيرات الدراسة مستقرة أو غير مستقرة (غير ساكنة) تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل، بعبارة أخرى لمعرفة هل بالإمكان الاعتماد على نتائج البيانات في التنبؤ واتخاذ القرار، وبعد اجراء الاختبار لمتغيرات النموذج الاول حصلنا على المخرجات التي تمت تعبئتها في الجدول رقم (1) الذي يتضح منه وحسب اختبار ديكي فولر الموسع ان السلاسل الزمنية للنموذج الاول وللمتغيرات (الناتج المحلي الاجمالي Y، واجمالي الادخار المحلي الخاص X5) اعطت مستوى استقرارية متطابقة في المستوى. اما بالنسبة للمتغيرات الاخرى فهي لا تعطي درجة استقرارية

متطابقة في المستوى أي إنها تحتوي على جذر الوحدة وتصبح متطابقة، بعد أخذ الفرق الأول، لها الأمر؛ الذي يشير إلى؛ أنها متكاملة من الدرجة الأولى.

في حين تبين من اختبار ديكي فولر الموسع للنموذج الثاني للمدة (2004-2020) ان السلاسل؛ الزمنية للمتغيرات (نسبة التجارة X1، والتضخم X2) فإنها تعطي درجة سكون؛ متطابقة في المستوى. أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى (الناتج المحلي الإجمالي Y، الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص X3، والاستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات الوافدة X4، اجمالي الادخار المحلي X5) فإنها لا تعطي مستوى استقرارية متطابقة في المستوى، أي إنها تحتوي على جذر الوحدة وتصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول لها، الأمر الذي يشير إلى أنها مستقرة من الدرجة الأولى.

الجدول (1): ملخص نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة للانموذجين

الإستقرارية للنموذج الثاني 2004-2020			الإستقرارية للنموذج الأول 1980-2003			المتغيرات
المستوى والفرق الأول		بدون حد ثابت واتجاه	المستوى والفرق الأول		بدون حد ثابت واتجاه	
حد ثابت واتجاه	حد ثابت		حد ثابت واتجاه	حد ثابت		بدون حد ثابت واتجاه
-3.1467	-2.6880	-2.7705	-4.0581	-3.3548	-3.5769	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية
-2.7473	-3.9441	-1.0293	-4.9025	-2.3679	-2.3551	نسبة التجارة الى الناتج المحلي الاجمالي
-1.7234	-12.7096	-10.5467	-5.3228	-5.3718	-5.4348	التضخم الاسعار التي يدفعها المستهلكون
-4.1149	-4.0334	-2.7391	-6.4348	-6.2226	-1.6043	الائتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص
-2.8400	-2.9040	-2.2277	-2.8253	-2.5845	-2.5122	الاستثمار الاجنبي المباشر، صافي التنفقات الوافدة
-2.9849	-2.5606	-2.6525	-3.7395	-3.1389	-3.3993	اجمالي الادخار المحلي بالاسعار الجارية للعملة المحلية
-2.740613	-2.057910	-2.023	-2.786751	-2.616209	-2.708094	%1
-1.968430	-1.119910	-2.112	-1.052169	-1.710482	-1.962813	%5
						%10

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews12. ثالثاً. تقدير نماذج الدراسة باستخدام الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL): بعد اختبار استقرارية المتغيرات محل الدراسة اتضح أنها مستقرة في مستويات مختلفة، لذلك سوف نستخدم طريقة (ARDL) انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، وبعد القيام بتقدير الانموذجين حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول رقم (2) وكما يأتي:

الجدول (2): ملخص نتائج تقدير (ARDL) لنماذج الدراسة

المتغيرات	الانموذج الأول 2003-1980	الاحتمالية	الانموذج الثاني 2020-2004	الاحتمالية
X1 (-1)	3.726720	0.0007	t = -2.88	0.004
X2 (-1)	2.163469	0.0378	t = -2.65	0.022
X3 (-1)	2.552969	0.04840	t = -7.777	0.034

0.035	t= 3.231	0.01209	-2.591929	X4 (-1)
0.043	t=-6.196	0.0010	3.610393	X5 (-1)
-	0.9606	-	0.9269	Radj ²
0.0000	286.136	0.000000	7753.070	F
-	1.971	-	1.862991	D.W

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews12.

يلاحظ من الجدول أعلاه الذي يبين نتائج تقدير الانموذجين الأول والثاني باستخدام طريقة ARDL إذ أظهرت القوة التفسيرية للنموذج الأول معنويتها وهذا ما بينته قيمة R² المصححة والبالغة 92% يعني ذلك أن المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج تؤثر في المتغير المعتمد بمقدار القيمة المذكورة أما 8% المتبقية تعود إلى متغيرات أخرى لم يحط بها النموذج. وكذلك ظهرت معنوية الانموذج الثاني من خلال معامل التحديد المصحح والبالغ 96% هذا يؤكد أن المتغيرات المستقلة تؤثر في الظاهرة المدروسة بمقدار القيمة المذكورة أما الـ 4% المتبقية فتعود إلى متغيرات من خارج الانموذج لم يحط بها الانموذج، كذلك تبينت معنوية الانموذجين من خلال معامل التحديد ككل من الناحية الاحصائية وهذا ما بينته قيمة F المحتسبة للنموذج الأول والبالغة (7753.070) عند مستوى معنوية مقبول احصائياً أي إن الانموذج الأول معنوي من الناحية الاحصائية وكذلك الانموذج الثاني إذ بلغت قيمة F المحتسبة (286.136) وهي أكبر من القيمة الجدولية وهذا ما أكدته مستوى المعنوية الموجود في الجدول. أما معلمات المتغيرات المستقلة فقد اظهرت معنويتها وهذا ما أكدته اختبار T الذي اكد معنوية جميع المتغيرات وللانموذجين الأول والثاني، فقد كانت قيمة معلمة المتغير المستقل (X1) موجبة في الانموذج الأول، وهذا يعني أنه كلما زادت معدلات التجارة ادى ذلك الى زيادة النمو في الناتج المحلي الاجمالي العراقي وهذا يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية فعندما يزداد معدل التبادل التجاري بمقدار وحدة واحدة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة النمو في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار المرونة البالغة (1.85) وحدة وهذا كلام منطقي، في حين كانت قيمة معلمة المتغير (X1) في الانموذج الثاني معنوية أيضاً من الناحية الاحصائية وبإشارة موجبة تعكس منطق النظرية الاقتصادية وبمرونة مرتفعة قدرها (4.87) يعني أن زيادة معدل التبادل التجاري بمقدار وحدة واحدة فإن النمو في الناتج المحلي الاجمالي العراقي سوف يزداد بمقدار المرونة المذكورة يعكس قوة التأثير في الانموذج الثانية بمقدار اكبر مما في الانموذج الأول لنفس المتغير. أما المتغير الآخر (X2) معدلات التضخم فقد كانت أشاره المعلمة موجبة في الانموذج الأول وهي تختلف مع المنطق الاقتصادي، فإن زيادة معدلات التضخم بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة النمو في الناتج المحلي الاجمالي العراقي بمقدار المرونة والبالغة (2.08) فالزيادة في مستوى الاسعار يخفض من قيمة العملة المحلية ويجعل من أسعار السلع المستوردة اغلى نسبياً من السلع المحلية وهذا يشجع الانتاج المحلي ويحقق نمو في الناتج المحلي الاجمالي العراقي، في حين جاء بإشارة سالبة في الانموذج الثاني يبين العلاقة العكسية وهذا يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية فالزيادة في مستوى الاسعار بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تخفيض النمو في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار المرونة البالغة (1.29). في حين جاء المتغير (X3) الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص بإشارة موجبة في النموذج الأول تعكس العلاقة الطردية بين الائتمان المحلي والمتغير المعتمد فقد كانت قيمة المعلمة (4.74)، ومعنى ذلك زيادة الائتمان المحلي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار المرونة المذكورة، كذلك جاء

المتغير (X3) الائتمان المحلي بإشارة موجبة وبمرونة قدرها (6.69) يعكس العلاقة الطردية بين المتغير التابع والمعتمد ايضاً. أما المتغير المستقل الرابع (X4) الاستثمار الاجنبي المباشر فقد جاء بإشارة سالبة في الانموذج الأول وبمرونة قدرها (2.38) يعني أن زيادة الاستثمار الاجنبي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تخفيض النمو بمقدار المرونة المذكورة وهذا مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية ويعود ذلك إلى العقوبات المفروضة على العراق آنذاك أدت إلى انقطاع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، إلا أنها جاءت موجبة في الانموذج الثاني وبمرونة قدرها (1.25) يعني ذلك زيادة الاستثمار الأجنبي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة النمو في الناتج المحلي الاجمالي العراقي بمقدار المرونة المذكورة وهذا يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية. كما أن المتغير الخامس (X5) يمثل اجمالي الادخار المحلي بالأسعار الجارية للعملة المحلية جاء بإشارة موجبة في الانموذج الأول وبمرونة منخفضة قدرها (0.54) تعكس التأثير المنخفض لهذا المتغير وهذا يعود الى انخفاض الادخار المحلي في فترة الحصار الاقتصادي على العراق فعند تغير الادخار بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى التغير في نمو الناتج المحلي العراقي بمقدار المرونة المذكورة، أما في الانموذج الثاني فقد كان المتغير (X5) معنوياً وبإشارة موجبة متفقة مع المنطق الاقتصادي وبمرونة قدرها (0.852) يعني أن الزيادة في الادخار بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة النمو بمقدار المرونة المذكورة أي بمقدار أكبر مما كان عليه في الانموذج الأول وهذا يعود إلى تغير النظام السياسي الحاكم ورفع العقوبات على العراق وزيادة متوسط دخل الفرد الذي أدى بدوره إلى زيادة اجمالي الادخار لتظهر المرونة أكبر من الانموذج الاول. لم تظهر مشكلة الارتباط الذاتي في الانموذجين الاول والثاني حيث وقعت قيمة DW في منطقة القبول وجاءت كما يأتي (1.86) و(1.97) على التوالي. وكانت أفضل فترة ابطاء لكلا الانموذجين هي سنة واحدة وهذا ما أكدته اختبار AIC الخاص باختبار فترة الابطاء المثلى.

رابعاً. اختبار الحدود: إن الخطوة التي تلي اختبار فترة الابطاء المثلى هي اختبار الحدود ويقصد بها الكشف عن مدى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات أو علاقة تكامل مشترك عن طريق اختبار الحدود Bounds Test إذ يوضح الجدول رقم (3) نتائج اختبار F-statistics المحتمسبة والبالغة (6.8623) للأنموذج الاول وهي أكبر من القيمة الجدولية الصغرى والبالغة (2.08) وأكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (3) عند مستوى معنوية (10%) وهذا يؤكد وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة للأنموذج الاول، وعليه نرفض فرضية عدم القائلة عدم وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة.

الجدول (3): اختبار الحدود Bound Test للأنموذجين المقدرين

مستوى المعنوية	القيمة الجدولية العظمى	القيمة الجدولية الصغرى	قيمة F المحتمسبة للأنموذج الثاني 2020-2004	مستوى المعنوية	القيمة الجدولية العظمى	القيمة الجدولية الصغرى	قيمة F المحتمسبة للأنموذج الاول 2003-1980
10%	3	2.08	34.613	10%	3	2.08	6.8623

المصدر: الجدول من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews12. كما يتضح من خلال اختبار F-statistics المحتمسبة للأنموذج الثاني والبالغة (34.613) والتي ظهرت أكبر من قيمتها الجدولية الصغرى والبالغة (2.08) وأكبر من قيمتها الجدولية

العظمى والبالغة (3) عند مستوى معنوية (10%) وهذا يؤكد العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

خامساً. اجراء الاختبارات التشخيصية: بعد اجراء تقدير الانموذج للعلاقة طويلة الأجل وللتأكد من جودة الانموذج المستخدم يجب اجراء اختبارات تقييم الانموذج قياسياً مستخدمين اختبار عدم ثبات التباين حيث يلاحظ من الجدول رقم (4) إن الانموذجين لا يعانين من مشكلة عدم تجانس التباين لأن المؤشرات الاحصائية كانت غير معنوية أي إن تباين الاخطاء متجانس حيث بلغت قيمة $F = 0.85$ وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% للانموذج الأول، في حين بلغت قيمة $F = 0.444$ للانموذج الثاني وهي أكبر من مستوى المعنوية البالغ 5% يؤكد على أن الانموذجين الأول والثاني لا يعانين من مشكلة عدم تجانس التباين.

الجدول (4): اختبار عدم ثبات التباين باستخدام اختبار Breusch-Pagan-Godfrey

مستوى المعنوية	قيمة F للنموذج المقدر الثاني 2004-2020	قيمة F للنموذج المقدر الاول 1980-2003
0.05	0.4444	0.8523

المصدر: الجدول من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews12. كما يوضح الجدول رقم (5) أن الانموذجين المقدران لا يعانين من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث يظهر من الانموذج الأول المقدر أنه لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي لأن قيمة F وقيمة Chi-Square غير معنوية اذ بلغت قيمة $F=0.1218$ في حين بلغت قيمة Chi-Square $=0.0574$ عند مستوى معنوية 5% لذلك نقبل فرضية: العدم ونرفض الفرضية: البديلة التي تنص بوجود الارتباط الذاتي بين البواقي.

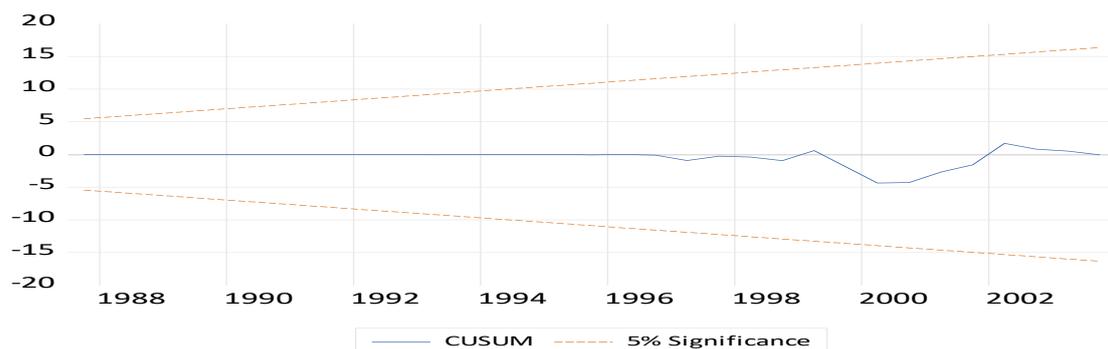
الجدول (5): اختبار الارتباط الذاتي باستخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial

Correlation LM Test

مستوى المعنوية	قيمة F المحسوبة للنموذج الثاني 2004-2020	قيمة F المحسوبة للنموذج الاول 1980-2003
5%	F 0.8771 Chi-Square 0.8504	F 0.1218 Chi-Square 0.0574

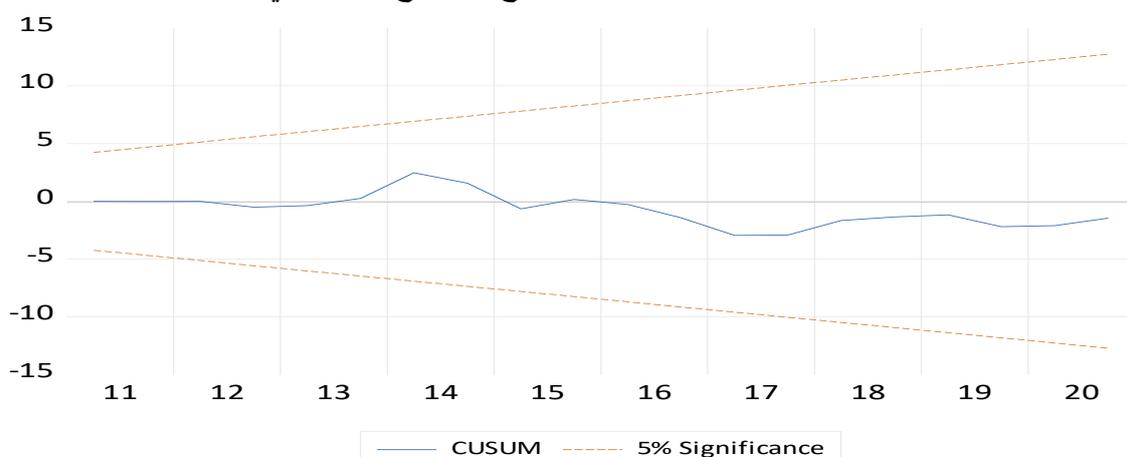
المصدر: الجدول من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews12. كما تبين أن الانموذج الثاني لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي أيضاً لأن قيمة $F = 0.8771$ وقيمة Chi-Square $=0.8504$ غير معنويان عند مستوى معنوية 5% لذلك نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة التي تنص بوجود الارتباط الذاتي بين البواقي. ومن خلال اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera تبين أن القيمة الاحصائية (0.888720) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي فإن الشكل البياني أخذ شكل الجرس وكانت قيمة معامل التفلطح Kurtosis قد بلغت (3.4) وهي قريبة من (3) لذلك سنقبل فرضية العدم التي تنص على أن بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعاً طبيعياً.

سادساً. اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات الانموذجين: من أجل اختبار الإستقرارية الهيكلية للانموذجين المقدرين بالاستعانة باختبار CUSUM Squares الموضحة بالشكلين (7) و(8) اذ يلاحظ من المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة للشكلين عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على استقرار المعاملات المقدره لانموذجي الدراسة.



الشكل (7): الإستقرارية الهيكلية للأنموذج الاول المقدر

المصدر: الشكل من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews12.



الشكل (8): الإستقرارية الهيكلية للأنموذج الثاني المقدر

المصدر: الشكل من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews12. سابعاً: تقدير معاملات الاجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ: بعد الاختبارات التشخيصية واستقراريه الانموذجان المقدران والتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل سنقوم بتقدير معاملات الأجل القصير (نموذج تصحيح الخطأ)، والأجل الطويل وفق منهج ARDL يظهر من الجدول رقم (6) أن معلمة الاجل القصير لمتغير نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الاجمالي X1 في الانموذج الأول يؤثر طردياً على المتغير المعتمد الناتج المحلي الاجمالي عند مستوى معنوية 5%.

الجدول (6): تقدير معاملات الاجلين القصير والطويل الاجل ومعلمة تصحيح الخطأ

نتائج تصحيح الخطأ قصير الاجل للنموذج الثاني 2004-2020			نتائج تصحيح الخطأ قصير الاجل للنموذج الاول 1980-2003		
الاحتمالية	Coefficient	المتغيرات	الاحتمالية	Coefficient	المتغيرات
0.0000	-8.49	X3	0.0000	1.85	X1
0.0000	0.852	X5		1.104	X5
0.05	-0.17709	سرعة التكيف	0.05	-0.08704	سرعة التكيف
نتائج العلاقة طويلة الاجل للنموذج الثاني 2004-2020			نتائج العلاقة طويلة الاجل للنموذج الاول 1980-2003		

المتغيرات	Coefficient	الاحتمالية	المتغيرات	Coefficient	الاحتمالية
X1	2.27	0.0000	X1	4.87	0.0000
X2	2.08	0.0000	X2	-1.29	0.0000
X3	4.74	0.0000	X3	-8.49	0.0000
X4	-2.38	0.0000	X4	1.25	0.0000
X5	1.104	0.0000	X5	0.852	0.0000

المصدر: الجدول من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews12. وحسب عمود الاحتمال، كما أن المتغير المستقل X5 اجمالي الادخار المحلي يؤثر بشكل طردي على المتغير التابع عند مستوى معنوية 5% وحسب عمود الاحتمالية، وتبين أن معامل تصحيح الخطأ او ما يسمى بسرعة التكيف بلغت (-0.87) وتعد معنوية عند مستوى 5% أي إن الانحرافات في الأجل القصير تصحح بنسبة 8% تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال السنة نفسها ومن ثم وجود علاقة توازنه طويلة، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنه طويلة الأجل. أما العلاقة طويلة الأجل فيلاحظ أن متغير نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الاجمالي X1 يؤثر طردياً على المتغير التابع Y عند مستوى معنوية 5% وحسب عمود الاحتمال، كما أن متغي التضخم X2 يؤثر بشكل عكسي على المتغير التابع Y عند مستوى معنوية 5%. أما بالنسبة للمتغير الاستثمار الاجنبي المباشر X4 فانه يؤثر بشكل عكسي على المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي Y عند مستوى معنوية 5%. أما متغير اجمالي الادخار المحلي X5 فإنه يؤثر بشكل طردي على المتغير التابع Y عند مستوى معنوية 5%.

أما في الانموذج الثاني فيظهر من الجدول رقم (6) أن معلمة الأجل القصير؛ للمتغير المستقل الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص X3 يؤثر عكسيا على المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي العراقي بالأسعار الجارية عند مستوى معنوية 5% وحسب عمود الاحتمال، وكذلك فان المتغير المستقل اجمالي الادخار المحلي X5 يؤثر طرديا على المتغير التابع عند مستوى معنوية 5% وحسب عمود الاحتمال، ويلاحظ ان معامل تصحيح الخطأ او سرعة التكيف بلغت (-0.17) وتعد معنوية عند مستوى معنوية 5% أي إن الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (17%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال السنة نفسها ومن ثم وجود علاقة توازنه طويلة الأجل، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنه طويلة الاجل.

أما العلاقة طويلة الأجل فيلاحظ أن متغير نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الاجمالي العراقي X1 يؤثر بشكل طردي على المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي العراقي Y عند مستوى معنوية 5% وحسب عمود الاحتمال، وكذلك فان المتغير المستقل التضخم X2 يؤثر بشكل عكسي على المتغير التابع عند مستوى معنوية 5%. أما المتغير الائتمان المحلي X3 فإنه يؤثر بشكل عكسي على المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي العراقي بالأسعار الجارية Y عند مستوى معنوية 5% وبالنسبة للمتغير الاستثمار الاجنبي X4 فانه يؤثر طرديا على المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي العراقي بالأسعار الجارية Y عند مستوى معنوية 5%. أما المتغير اجمالي الادخار المحلي بالأسعار الجارية للعملة المحلية X5 فانه يؤثر بشكل طردي على المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية Y عند مستوى معنوية 5%.

الاستنتاجات والمقترحات**اولاً. الاستنتاجات:**

1. أظهرت النتائج القياسية استقرارية الانموذج الاول ولكن بمستويات مختلفة، إذ استقرت بعض المتغيرات في المستوى هما الناتج المحلي الاجمالي Y والادخار المحلي X5 في حين استقرت المتغيرات الأخرى في الفرق الاول.
2. في حين اظهرت النتائج القياسية للأنموذج الثاني استقرارية بعض المتغيرات في المستوى هما إذ استقر المتغير X1 نسبة التجارة وX2 التضخم في المستوى، وجاءت المتغيرات الاخرى مستقرة في الفرق الاول، مما يعني أن الطريقة الأفضل للقياس هي طريقة ARDL.
3. تبين من خلال اختبار فترة الابطاء المثلى للانموذجين باستخدام طريقة AIC أن الفترة المثلى التي تعطي أفضل النتائج هي سنة واحدة.
4. أظهرت نتائج التقدير معنويتها وللانموذجين باستخدام طريقة ARDL، ولكن كانت نتائج الانموذج الثاني أفضل وهذا ما اكدته قيمة معامل التحديد R2 المصحح والبالغة 96%، في حين جاءت في الانموذج الأول بقيمة 92%، يعكس الافضلية للأنموذج الثاني.
5. كما جاءت النتائج بمعنوية أعلى في الانموذج الثاني إذ تبين أن قيمة المعاملات للمتغيرات المستقلة أكبر في الانموذج الثاني مما هو عليه في الانموذج الاول يعكس تأثير ومعنوية المتغيرات المستقلة على الظاهرة المدروسة في الثاني بشكل أفضل.
6. تبين من اختبار الحدود أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وهذا ما اكدته قيمة F-Statistics المحتسبة للانموذجين والبالغة 6.86 للأنموذج الاول في حين بلغت 34.6 للانموذج الثاني وهما أكبر من القيمة الجدولية الصغرى والعظمى ولكن كانت قيمتها أكبر في الانموذج الثاني. كما تبين أن هناك علاقة توازنية قصيرة الأجل أيضا للانموذجين.
7. تم اختبار جودة النماذج المستخدمة من خلال اجراء الاختبارات التشخيصية مستخدمين اختبار عدم ثبات التباين تبين من هذا الاختبار أن الانموذجين لا يعانيان من مشكلة عدم تجانس التباين حيث جاءت قيمة F للانموذجين أكبر من مستوى المعنوية 5% يعني ذلك أن تباين الاخطاء متجانس. كذلك لم تظهر مشكلة الارتباط الذاتي للانموذجين وهذا ما أكدته الاختبارات التشخيصية في الجدول رقم (5).
8. رغم التغير السياسي والاقتصادي فضلا عن التطور المالي البسيط الذي طرأ على العراق الا انه يبقى متأخراً مالياً بسبب الازمات المالية والسياسية التي مر بها. وهذا ما يثبت الفرضية التي تقول إن النمو الاقتصادي يؤدي إلى النمو المالي في العراق.

المقترحات:

1. ضرورة تطوير النظام المالي العراقي لإنجاح التعامل مع المؤسسات العالمية والارتباط اقتصاديا مع العالم لاسيما المؤسسات التي أبرمت معها الحكومة العراقية اتفاقيات كصندوق النقد والبنك الدوليين.
2. ضرورة تطوير المؤسسات المالية العراقية من أجل تعبئة المدخرات الصغيرة وتحويلها إلى استثمارات حقيقية كبيرة قادرة على منفعة المجتمع.
3. ضرورة ثقة الأفراد بالمؤسسات المالية من أجل زيادة المدخرات المحلية.

المصادر:

أولاً. المصادر العربية:

1. الجميل، سرمد كوكب، 2018، المدخل الى الاسواق المالية، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الاردنية الهاشمية، عمان.
2. محمود داغر، 2015، الاسواق المالية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الاردنية الهاشمية، عمان.
3. البيانات الرسمية للبنك المركزي العراقي.
4. البيانات الرسمية للبنك الدولي.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Barry p. Bosworth, 2015, impact of the financial crisis on long-term growth, center for retirement research at Boston college.
2. Beck, T. & Levine, R., (2002), Stock Markets, Bank & Growth: Panel Evidence, NBER, Working paper, 9082, www.nber.org/papers/w9082.
3. Kerry Patterson, 2010, A primer for unit Root testing, PALGRAVE IN ECONOMETRICS.
4. Patrice ollivaud & David Turner, 2014, The effect of the global financial crisis on OECD potential output, OECD journal Economic studies.
5. William E., James & other, 2008, The us financial crisis, global financial turmoil, & developing asia is the era of high growth at an end, ADB Economics Working paper series NO. 139.

ملحق (1)**بيانات الدراسة للمدة (1970-2020)**

السنوات	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للعبة المحلية)	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التفتك الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي)	الائتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)	التضخم: الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنوياً)	التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي)	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للعبة المحلية)
1970	318500000	-0.027729414	14.06689991	4.355595265	57.52197286	1171900000
1971	401600000	-0.004656762	12.48024005	3.595890411	66.64959016	1366400000
1972	398600000	-0.002187733	12.66812705	5.185950413	58.40817817	1369500000
1973	620100000	-0.127571695	11.96630658	4.89098409	70.93621399	1555200000
1974	1920700000	-0.076670852	6.964038931	7.699996925	92.6137199	3400900000
1975	1691100000	-0.333766349	7.190448632	9.517177344	94.90224694	3974300000
1976	2301200000	0.007603567	6.552355522	12.82323018	93.28247187	5243000000
1977	2209600000	0.022129101	6.902281028	9.16776254	97.03151139	5858200000
1978	3004000000	0.001262505	6.881695061	4.611942867	88.32692034	7017000000
1979	6549100000	0.004257406	8.583427556	8.867645196	93.61702128	11167200000
1980	9717600000	0.002910461	9.377749889	7.549116868	95.04968074	15770700000
1981	3744500000	0.010892843	10.14713917	7.00956831	93.91199358	11346900000
1982	2210900000	0.005709926	11.19726299	7.808776791	92.78944843	12714700000
1983	2973000000	-0.000574756	10.24071735	7.455820656	57.55249188	12621000000
1984	1746600000	-0.005856614	10.52837317	7.424721919	55.32784914	14550900000
1985	2481300000	-0.002395449	10.65545117	8.286633455	54.96143034	15011800000
1986	1001500000	0.00194226	11.30210331	7.72239201	42.93884794	14652000000

السنوات	إجمالي الانخار المعطي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التكتفات الوافدة (% من إجمالي الناتج المعطي)	الانتمان المعطي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المعطي)	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنوية)	التجارة (% من إجمالي الناتج المعطي)	إجمالي الناتج المعطي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)
1987	2721800000	-0.007558011	9.619945169	7.811249128	49.34943182	17600000000
1988	3070800000	-0.005396867	10.52583322	7.940091531	42.49956258	19432200000
1989	-1567000000	0.000592418	10.48262723	7.824577556	44.83508837	20407900000
1990	24489500000	-0.003774776	6.77877204	7.858639405	15.12628182	55926500000
1991	-4608000000	1.884764296	5.637662774	180.952381	3.79114097	42451600000
1992	43077800000	0.01679695	6.439573669	83.61581921	1.921145633	1.15108E+11
1993	2.05641E+11	0.077814234	5.952042981	207.6923077	0.544696684	3.21647E+11
1994	1.05183E+12	-0.000751626	6.009759808	448.5	0.099582362	1.65833E+12
1995	3.75504E+12	-0.019486965	6.133792153	387.3108478	0.020999232	6.69548E+12
1996	3.94781E+12	-0.019111152	6.031864981	-16.11732575	0.026888483	6.50092E+12
1997	9.16876E+12	0.005552651	6.058472314	23.06319968	106.1881673	1.50931E+13
1998	8.6534E+12	0.035833802	6.074709816	14.76877356	132.2431605	1.71258E+13
1999	2.42858E+13	0.017850736	4.46670309	12.57776234	138.3146024	3.4464E+13
2000	3.74699E+13	-6.61646E-05	5.533295073	4.978962132	125.3365956	5.02137E+13
2001	2.67019E+13	-0.01839872	3.852058414	16.3740815	126.7802567	4.13146E+13
2002	2.31463E+13	-0.000990025	3.883114936	19.3166946	119.762048	4.10229E+13
2003	1.23377E+13	4.561717175	2.235406415	33.6162106	154.2345233	2.95858E+13
2004	2.00876E+13	0.819047736	1.26692714	26.96190682	120.2339771	5.32354E+13
2005	3.1257E+13	1.03153064	1.556177168	36.95948092	115.7425403	7.35336E+13
2006	4.50772E+13	0.587963056	2.26399132	53.23096291	89.65052049	9.5588E+13
2007	4.76213E+13	1.093912892	2.475804461	-10.06749258	74.09285311	1.11456E+14
2008	8.17955E+13	1.409951741	2.682220363	12.66285283	81.05554327	1.57026E+14
2009	3.48692E+13	1.431429891	3.778730148	6.873615472	78.68737882	1.30643E+14
2010	5.93775E+13	1.00796494	5.39309563	2.877747253	73.49747962	1.62065E+14
2011	9.83119E+13	1.120863398	5.41445204	5.801455371	72.17132822	2.17327E+14
2012	1.10767E+14	1.559615273	5.90755945	6.089096416	73.60868459	2.54225E+14
2013	1.20135E+14	-0.99527921	6.335649162	1.879498007	67.41001841	2.73588E+14
2014	1.06349E+14	-4.455211245	6.814295451	2.235974079	68.98248686	2.66333E+14
2015	4.99451E+13	-4.541592226	9.875822389	1.393330288	69.5917686	1.94681E+14
2016	4.87933E+13	-3.754985923	10.07668376	0.556521397	54.58832019	1.96924E+14
2017	7.55208E+13	-2.639685847	9.378210713	0.184058899	58.70653421	2.25722E+14
2018	9.12794E+13	-2.301341881	9.190183338	0.367441489	70.48127141	2.51064E+14
2019	9.09188E+13	-1.382701433	9.54835927	-0.19896538	72.4643268	2.62917E+14
2020	8.590633333	-2.10790972	9.372251107	0.117511669	67.21737747	1.99332E+14

المصدر: البيانات الرسمية للبنك الدولي.